

موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن

الدكتور

محسن هاشم درويش*

* أستاذ القراءات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي

ملخص البحث:

هذا البحث هو بحث وصفي تحليلي، يبين موقف أبي زكريا الفراء من القراءات المتواترة، في كتابه (معاني القرآن) الذي يُعدُّ مصدراً أساسياً من مصادر الدراسات اللغوية القرآنية، وقد تبين في ثنيات البحث أن للفراء مواقف متباينة تجاه القراءات القرآنية المتواترة، وذلك من حيث القبول أو الترجيح والمفاضلة بين القراءات أحياناً، أو ردها أحياناً أخرى، وخُتم البحث بخاتمة مهمة تبين أهمية القراءات المتواترة في الدرس اللغوي، ولا سيما عند تقعيد القواعد، وما ينبغي أن يكون عليه الباحث في بحثه إزاء القراءات المتواترة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فهذا بحث حاولت فيه تسليط الضوء على موقف عالم نحوي كبير هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، من القراءات القرآنية المتواترة، وقد انجلت صورة هذا الموقف من خلال البحث في أن للفراء ثلاثة مواقف متباينة هي: موقف الاستشهاد بالقراءة والاحتجاج بها وتوجيهها، ثم موقف ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، ثم موقف في تضعيف القراءة وتوهينها، بل الطعن فيها وفي ناقلها من الأئمة القراء العشرة المعروفين، على أن نصوص هذا الموقف قليلة مقارنة بالموقفين السابقين.

ولقد عقدت هذه الدراسة حول القراءات القرآنية المتواترة والذب عنها ليس غير، ومن ثم تأتي دقة المصطلح وأهمية الموضوع، وذلك لأن القراءة المتواترة عظيمة الخطر، جسيمة القدر، لا يجوز إنكارها، ولا يُعذر مضعفها، ولا يُسامح المتقول فيها، لأن إجماع الأمة قد انعقد عليها، وتأتى من قبلها.

وأنبه هنا على أمر جد مهم وهو أن الباحث في موضوع القراءات المتواترة، ينبغي عليه ألا يجعل جل اهتمامه ذاهباً إلى أن يقول: إن منهج الكوفيين متسامح تجاه القراءات، ومنهج البصريين متشدد إزاءها، بقدر ما يهمله الدفاع عن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة، وأنه لا يجوز لأحد من الناس كائناً من كان أن يردّ قراءة قرآنية متواترة، سواء أكان كوفياً أم بصرياً أم أندلسياً.

وقد اقتضى البحث أن يكون في مبحثين:

الأول: في إعطاء نبذة يسيرة عامة عن تعريف القراءات وشروطها وفوائدها.

والمبحث الآخر: خُصص لبيان مواقف الفراء المختلفة من القراءات المتواترة التي أشرت إليها آنفاً، وذلك في ضوء نماذج مختارة من كتابه الماتع (معاني القرآن).

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

المبحث الأول

نبذة عامة عن تعريف القراءات

وشروطها وفوائدها

(١) تعريف القراءات لغةً واصطلاحاً:

القراءات في اللغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ فلان، يقرأ، قراءةً وقرآناً، بمعنى: تلا، فهو قارئ، وجمع (القارئ) : قرأة، وقرءاً^(١)

أما في الاصطلاح : فالقراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتخفيف والتشديد، والفصل والوصل ونحو ذلك، مع عزو كل وجه لناقله^(٢).

(٢) أما شروط القراءات وما يُقبل منها وما لا يُقبل : فيحدثنا عن ذلك إمام من أئمة القراءة، ألا وهو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) فيقول في ذلك «فإن سأل سائل فقال: فما الذي يُقبل من القراءات الآن فيقرأ به، وما الذي لا يُقبل ولا يُقرأ به، وما الذي يُقبل ولا يُقرأ به؟

فالجواب أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام: قسم يُقرأ به اليوم: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث قرئ وقُطع على مُغيّبه وصحته وصدقه^(٣)، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جرده.

(١) ينظر: اللسان والقاموس والصحاح مادة (قرأ)

(٢) ينظر: منجد المقرئين ص ٣، لطائف الإشارات ١/ ١٧٠، البدور الزهراء ص ٧.

(٣) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات ص ٦٧

والقسم الثاني: ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يُقبل، ولا يُقرأ به لعلتين: إحداهما: أنه لم يوجد إجماع، إنما أخذ بأخبار الأحاد، ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجمع عليه، فلا يقطع على مُغيّبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جرده، وبئسما صنع إذ جرده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يُقبل، وإن وافق خط المصحف»^(٤).

لكن مكياً - رحمه الله - لم يبين بوضوح في حديثه عن القسم الأول المقبول من القراءات ما صورة نقل الثقات للقراءة هل هي أحاد ثقة عن ثقة، أم يُكتفى فيها بالشهرة والاستفاضة، أم لا بد من التواتر؟ نجد أجوبة متباينة لدى العلماء قديماً وحديثاً! فيقول أبو شامة (ت ٦٦٥هـ): «كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض»^(٥).

وأما العلامة علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٧هـ) فيقول: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية، وقال الشيخ أبو محمد مكّي: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي ﷺ وساغ وجهها في العربية ووافقت خط المصحف»^(٦)، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين، ومشى عليه ابن الجزري»^(٧).

ورأيت العلامة طاهراً الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ) يقول في ذلك قولاً عدلاً حيث انتهى إلى أن «الأقرب إلى السداد أن يقال: إن القراءات السبع متواترة في الجملة، ويوجد

(٤) الإبانة عن معاني القراءات ص ٣٩-٤٠

(٥) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب الوجيز ص ١٧٨

(٦) يريد به ما نقلته عنه أنفاً في الإبانة، ولعه نقله عنه هنا بالمعنى كما يظهر والله أعلم.

(٧) غيث النفع في القراءات السبع ص ٦-٧، وينظر: النشر في القراءات العشر ١/١٣

فيها المشهور والمروي من طريق الأحاد المحفوفة بالقرائن، المفيدة للعلم. وأما المروي من طريق الأحاد المحضة فهو فيها نَزْرٌ لا يكاد يُذكر، وهو ما طعن فيه بعض الأئمة ولم يكن عنه جواب سديد،^(٨).

ومن ثمَّ ينبغي على الباحث في القراءات أن يحمل كلام مكي القيسي وأبي شامة وغيرهما على شروط القراءة الصحيحة عندما يقولون: نقل الثقات، أقول: ينبغي أن يحمل هذا الكلام على ماحرره الشيخ طاهر الجزائري - رحمه الله - ونقلته عنه أنفاً ليس غير كما يظهر عند إمعان النظر والإنصاف.

(٣) فوائد تعدد القراءات:

لتعدد القراءات القرآنية فوائد جمة، منها ما يتصل بأصول الفقه وأحكام التشريع، ومنها ما يتعلق بالتفسير وتلمس وجوهه التي هي من باب التنوع لا التضاد، ومنها ما يتعلق بإقامة الحجج البالغة، والبراهين الدامغة، على حفظ كتاب الله تعالى من أن يتطرق إليه التصحيف، أو يتسلل إليه التحريف، وبيان فضل هذه الأمة، باعتبارها بنقل القرآن بقراءاته على وجه التواتر، الذي اختُصت به من بين سائر الأمم، ويمكن إجمال بعض هذه الفوائد فيما يأتي:

١- منها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين نحو (يَطَّهَّرْنَ) بالتخفيف والتشديد، من قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطَّهَّرْنَ﴾^(٩)

فقد قرأ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: (يَطَّهَّرْنَ) بفتح الطاء والهاء، مع التشديد فيهما، مضارع (تطهَّر) أي: اغتسل، والأصل (يتطهرن) فأدغمت التاء في الطاء. وقرأ الباقر^(١٠) (يَطَّهَّرْنَ) بسكون الطاء وضم الهاء مخففة، مضارع (طهَّر)،

(٨) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان ص ١٤٤

(٩) سورة البقرة (٢٢٢).

(١٠) وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب.

يقال: طَهَّرَتِ المرأةُ إذا شَفِيتَ من الحيض^(١١). فالأولى الجمع بين المعنيين، وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع دم حيضها، وتطهر بالاعتسال^(١٢).

٢- ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين، كقراءة (وأرجلكم) بالخفض، والنصب، فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام، عطفاً على (أيديكم) فيكون حكمها الغسل كالوجه.

وقرأ الباقر^(١٣) بخفض اللام، عطفاً على (برؤوسكم) لفظاً ومعنى^(١٤).. وذلك في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾^(١٥).

والخفض يقتضي فرض المسح، والنصب يقتضي فرض الغسل، وكيفية الجمع بينهما أن يجعل المسح للابس الخف، والغسل لغيره^(١٦).

٣- ومن الفوائد: ما في تعدد القراءات من عظيم البرهان، وواضح الدلالة، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف في القراءات وتنوعه، لم يتطرق إليه تضاد، ولا تناقض، ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد، وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق ما جاء به النبي ﷺ^(١٧).

٤- ومنها: ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة، لهذه الأمة من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها، وفي هذا بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث

(١١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٤ / ٤٣٠

(١٢) المغني في توجيه القراءات العشر ١ / ٨٠، وينظر في هذه المسألة الفقهية وما فيها من آراء ومذاهب انسحبت على اختلاف القراءة في هذه الآية: بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ / ٦٧-٦٨.

(١٣) وهم ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وحمزة وأبو جعفر وخلف.

(١٤) ينظر: النشر ٣ / ٤٠

(١٥) سورة المائدة

(١٦) المغني في توجيه القراءات بتصرف يسير ١ / ٨٠

(١٧) نفسه ١ / ٨١.

عنه لفظةً لفظةً، والكشف عنه صيغةً صيغةً، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المدّات، وتفاوت الإملات، وميزوا بين الحروف بالصفات^(١٨).

٥- ومنها: ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، وصيانة كتابه المنزل بأوفى البيان والتميز، فإن الله تعالى لم يخل عصراً من العصور، ولو في قطر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى، وإتقان حروفه، ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته^(١٩).

المبحث الثاني

بيان موقف الفراء من القراءات المتواترة

١- نماذج على استشهاده بالقراءة واعتداده بها:

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾^(٢٠).

يقول الفراء معلّقاً: «ف (آدم) مرفوع والكلمات في موضع نصب. وقد قرأ بعض القراء: (فتلقى آدم من ربه كلمات) فجعل الفعل للكلمات، والمعنى - والله أعلم - واحد، لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته»^(٢١).

نلاحظ هنا أن الفراء قد حكى هذه القراءة المتواترة، وهي قراءة الإمام ابن كثير المكي^(٢٢)، ووجهها توجيهاً لغوياً لطيفاً على الرغم من أنها مخالفة لقراءة جمهور القراءة السبعة.

(١٨) نفسه ١ / ٨٢ بتصرف.

(١٩) ينظر: النشر في القراءات العشر ١ / ٢٨.

(٢٠) سورة البقرة (٣٧)

(٢١) معاني القرآن ١ / ٢٨.

(٢٢) ينظر: التيسير ص ٧٣، الكافي في القراءات السبع ص ٢٠٣، النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٩٨

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(٢٣).

قال الفراء: «وقد قرأت القراء بمعنى الجزم والتفسير مع أصحاب الجزم، ومن قرأ (وَاتَّخَذُوا) ففتح الخاء كان خيراً، يقول: «جعلناه مثابة لهم واتخذوه مصلى، وكل صواب إن شاء الله»^(٢٤). فنجد الفراء هنا قد ذكر هاتين القراءتين المتواترتين، واحتج لكليهما في ضوء سنن الكلام العربي وما يجري عليه. جدير بالذكر أن القراء الذين قرؤوا بكسر الخاء هم كل القراء العشرة سوى نافع وابن عامر حيث قرأ بفتح الخاء^(٢٥).

ومن المثل على ما نحن بصدد بيانه كلام الفراء على قوله تعالى في المنافقين: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٢٦).

قال الفراء: «رددت (وَأَكْنَ) على موضع الفاء، لأنها في محل جزم، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزم. والنصب على أن تردّه على ما بعدها، فتقول: (وَأَكُونَ) وهي في قراءة عبد الله بن مسعود (وَأَكُونَ) بالواو، وقد قرأ بها بعض القراء، قال: وأرى ذلك صواباً، لأن الواو ربما حذف من الكتاب وهي تُراد، لكثرة ما تُنقص وتُزاد في الكلام، ألا ترى أنهم يكتبون (الرحمن) و (سليمن) بطرح الألف والقراءة بإثباتها، فلهذا جازت»^(٢٧).

والقارئ الذي أشار إليه الفراء بقوله (وقد قرأ بها بعض القراء) هو الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري أحد القراء السبعة المشهورين^(٢٨)، ونلاحظ هنا كيف أن الفراء -رحمه الله- قد اجتهد في الاحتجاج لهذه القراءة السبعية المتواترة، وقد يُستأنس لذلك بما ذكره د. محمد سالم محيسن حول هذه القراءة، فقال:

«اتفقت المصاحف على رسم (وَأَكْنَ) بدون واو، لذلك فلا أدري كيف تتفق قراءة

(٢٣) سورة البقرة (١٢٥).

(٢٤) معاني القرآن ١ / ٧٧

(٢٥) ينظر التيسير ص ٧٦، الكافي في القراءات السبع ص ٢١٠، النشر ٢ / ١٤٨

(٢٦) سورة المنافقون (١٠)

(٢٧) معاني القرآن ١ / ٨٨

(٢٨) ينظر: التيسير ص ٢١١، سراج القارئ ص ٢٨١، النشر في القراءات العشر ٣ / ٣٣٥

(أبي عمرو) مع الرسم العثماني الذي هو شرط في صحة القراءة، علماً بأن قراءة (أبي عمرو) متواترة، وقد تلقيتها عن شيوخي!^{٢٩}.

وبعد البحث المستمر وجدت ما بدد شبهتي: قال (الكلواني أحمد) عن (خالد) قال: رأيت في المصحف الإمام (وأكون) بالواو، ورأيته ممثلياً دماً^(٣٠).

ومما ورد من هذه الباب عند الفراء توجيهه لقراءتي الرفع والنصب في لفظ (يوم) وذلك في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿..هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ..﴾^(٣١)، فقد قرأ نافع المدني بنصب (يوم) على الظرفية، وسائر القراء على الرفع على أنه خبر لـ(هذا)^(٣٢).

يقول الفراء في توجيه ذلك: «ترفع (اليوم) ب (هذا)، ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذٍ بما فيه، ويفعلون ذلك به في موضع الخفض، قال الشاعر:

رددنا لشعثاء الرسول ولا أرى

كيومئذٍ شيئاً تُرد رسائله

وكذلك وجه القراءة في قوله: ﴿مَنْ عَذَابٍ يَوْمئذٍ﴾^(٣٣)، ﴿وَمَنْ خِزْيٍ يَوْمئذٍ﴾^(٣٤)، ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع. وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في (هذا)، كقول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت ألمّا تصح والشيب وازع

(٢٩) المغني في توجيه القراءات العشر ٣ / ٣٠٤، وينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٤١٧

(٣٠) سورة المائدة (١١٩)

(٣١) ينظر: التيسير ص ١٠١، والنشر في القراءات العشر ٣ / ٤٧، والمغني في القراءات العشر ٢ / ٣٤

(٣٢) سورة المعارج (١١)

(٣٣) سورة هود (٦٦)، والقراءة بفتح الميم من (يومئذ) في هذه الآية والتي قبلها لنافع والكسائي وأبي جعفر، وقرأ الباقر بكسرها، ينظر: التيسير ص ١٢٥، النشر ٣ / ١١٦

